وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري الثاني والعشرون ،العدد2 الخميس 9 سبتمبر 2021

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **ارتفاع مؤشر مديري المشتريات في مصر إلى 49.8 نقطة خلال أغسطس 2021 .[1]**

- أرتفع مؤشر مديري المشتريات لمصر خلال شهر أغسطس 2021 مسجلاً 49.8 نقطة مقابل 49.1 نقطة سُجلت في شهر يوليو 2021 بفضل الانتعاش في مستويات الطلب المحلي والتوسع القياسي في النشاط الشرائي لشركات القطاع. إضافةً إلي نمو الطلبات الجديدة للمرة الثانية منذ ثلاثة الأشهر، مما عزز الارتفاع في المؤشرات الفرعية للإنتاج والتوظيف إلي جانب ازدياد مستويات التفاؤل بشأن نمو النشاط الإنتاجي خلال العام المقبل.
- وأضافت مؤسسة (HIS Markit)، أن قد انعكس الارتفاع المتجدد في الإنتاج والطلبات الجديدة علي زيادة المؤشرات الفرعية حيث سجل كل من هذين المؤشرين فوق متوسط كلاً منهما علي المدي الطويل للشهر الرابع علي التوالي، وقدما مؤشراً إضافياً علي أن الاقتصاد المصري يشهد مرحلة ثانية من التعافي من الوباء بعد الانتعاش الأولي في نهاية عام 2020.
- وأشار كثير من أعضاء اللجنة إلي انتعاش النشاط بالسوق خلال شهر أغسطس بالإضافة إلي زيادة أعداد السياح مع إعادة فتح السفر وتخفيف قيود التنقل. ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات التوظيف للشهر الثاني علي التوالي. ومع ذلك، ظلت المؤشرات الثلاثة قريبة من المستوي المحايد (50.0 نقطة) في شهر أغسطس.
- أوضحت مؤسسة (HIS Markit)، أن في ظل ارتفاع الطلبات الجديدة والضغوط علي العرض، سعت الشركات المصرية إلي زيادة مخزوناتها من مستلزمات الإنتاج في شهر أغسطس. لذلك توسع النشاط الشرائي للشركات للمرة الأولي منذ تسعة أشهر وبأسرع وتيرة له منذ بدء السلسلة في شهر أبريل 2011.
- ويوضح الرسم البياني تطور مؤشر مديري المشتريات من شهر أغسطس 2020 إلى أغسطس 2021 :

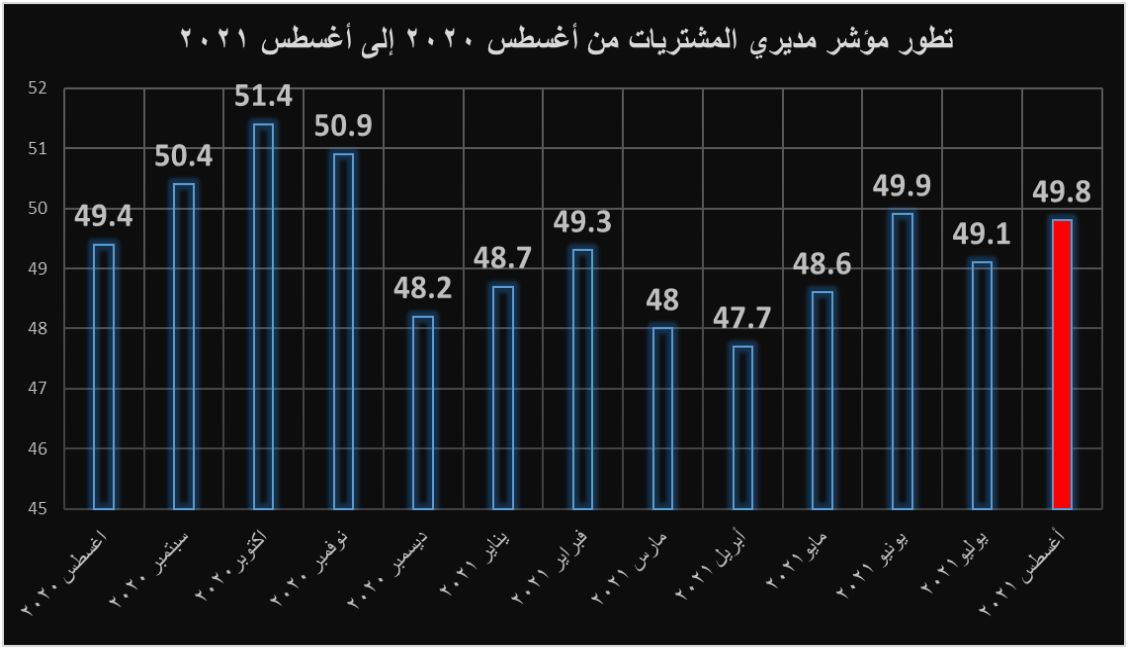

- وبالنظر إلي نتائج المؤشرات الفرعية للمؤشر الكلي، نجد أن معظم أرقام المؤشرات الفرعية قد تعدت مستوي الخمسين. إلا مؤشر مخزون المشتريات الذي تراجع إلي 48.9 نقطة مقابل 50.2 في يوليو 2021، ذلك لأنه علي الرغم من التحسن القياسي في مواعيد تسليم الموردين، تناقص مخزون مستلزمات الإنتاج لدي الشركات نتيجة تأخيرات الموردين العالميين ولذلك انخفضت المخزونات الإجمالية للمرة الأولي منذ ثلاثة أشهر حيث استخدمت

[1] https://www.markiteconomics.com/Public/Home/PressRelease/d3109fec98c44cc8b341316f69d5a854

الشركات المخزونات الحالية لتعزيز انتاجها. من الملاحظ أيضاً تراجع مؤشر طلبات التصدير الجديدة بالمقارنة بالشهر السابق اتساقاً مع اتجاه التباطؤ العالمي لمعدلات الطلب العالمي خلال شهر أغسطس 2021 المنعكس في مؤشر التصنيع العالمي كما سيتم الإشارة بسبب عودة الارتفاع الملحوظ في أعداد المصابين نتيجة للتحورات الجديدة للوباء .

المؤشرات الفرعية	يونيو ٢٠٢١	يوليو ٢٠٢١	أغسطس ٢٠٢١
مؤشر تسليم الموردين	٤٩,٦	٥٠,٤	٥٢,٠
مؤشر طلبات التصدير الجديدة	٥٣,٢	٥٢,٦	٥٠,٤
مؤشر أسعار المخرجات	٥١	٥٠,٧	٥٤,٤
مؤشر الأعمال المتراكمة	٤٩,٥	٥٠,٢	٥٠,٠
مؤشر الإنتاج/ النشاط	٥٠,٢	٤٨,١	٥٠,١
مؤشر الطلبات الجديدة	٥٠,٢	٤٨,٧	٥٠,٤
مؤشر مخزون المشتريات	٥٠	٥٠,٢	٤٨,٩
مؤشر التوظيف	٤٨,٧	٥٠,٣	٥٠,٢
مؤشر أسعار المدخلات	٥٥,٩	٥٣,٩	٥٧,٩

- وبالنظر إلى نتائج مؤشر مدير المشتريات الصادر عن (HIS Markit)، قد استطاعت مصر أن تكون ضمن الدول القليلة التي حققت ارتفاعاً في النتائج الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات علي الرغم من اتجاه التباطؤ العالمي في الإنتاج الصناعي. الأمر الذي انعكس علي تراجع مؤشر التصنيع العالمي (JP Morgan Global Manufacutring PMI) لشهر أغسطس 2021، وعلي عكس تراجع القراءات الأخيرة للمؤشر في معظم دول المقارنة كما أشرنا، مما يبرهن علي مرونة الاقتصاد المصري وقدرته علي التصدي للصدمات. ووفقاً لأحدث البيانات المحلية، أظهرت المؤشرات المبدئية لأداء الاقتصاد المصري خلال الربع الأخير والعام المالي 2021/2020 تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قفزة كبيرة؛ ليصل إلى نحو 7.7% مقارنة بنحو 1.7% في الفترة ذاتها من العام المالي السابق على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد المصري خلال هذا العام بسبب تداعيات أزمة جائحة كورونا.
- وتعمل الدولة المصرية مدركة ضرورة الاستمرار في الجهود الدافعة للنشاط الاقتصادي وعجلة الإنتاج في الفترة الحالية ومحفزة للطلب أثناء تلك الأزمة العالمية لجائحة كوفيد-19 من خلال المشروعات التوسعية في مختلف القطاعات الاقتصادية :قطاع التشييد والبناء (التعمير والبنية التحتية الضخمة)، قطاع الصناعات التحويلية (انشاء المزيد من المصانع)، الاقتصاد الأخضر (التوسع في انشاء محطات للطاقة المتجددة)، قطاع الطاقة وصناعة السيارات الكهربائية لضمان خلق فرص عمل للمواطنين واستدامة مستويات الدخول خلال الأزمة وتخفيف حدة الآثار السلبية علي الأسر المصرية.

- **المؤسسة العالمية " بيكر ماكنزي " مصر أكثر وجهة جاذبة لصفقات الدمج والاستحواذ في المنطقة خلال النصف الأول من 2021 .** [2]

- أشار المؤسسة العالمية " بيكر ماكنزي " إلى أن قد شهدت مصر انتعاشا قويا في نشاط صفقات الدمج والاستحواذ خلال النصف الأول من عام 2021، لتصبح واحدة من أكثر الدول جذبا في المنطقة مع استمرار تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة "كوفيد-19" العام الماضي .
- وأوضحت أن قد سجلت مصر 18 صفقة بقيمة 1.8 مليار دولار خلال فترة الستة أشهر، لتصبح أكثر وجهة جاذبة لصفقات الدمج والاستحواذ من حيث القيمة والثانية من حيث حجم الصفقات. واحتلت مصر المرتبة الثالثة من حيث حجم صفقات الدمج والاستحواذ الواردة إلى المنطقة، بعدد 8 صفقات خلال النصف الأول.
- وأشارت المؤسسة إلى أن كان المستثمرون من الولايات المتحدة الأكثر نشاطا (بإجمالي 21 صفقة)، وجاءت

[2] https://enterprise.press/ar/stories/2021/09/07/%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-%d9%88%d8%ac%d9%87%d8%a9-%d8%ac%d8%a7%d8%b0%d8%a8%d8%a9-%d9%84%d8%b5%d9%81%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%85%d8%ac-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3/

بريطانيا في المركز الثاني (9 صفقات)، تليها مصر (8 صفقات). وهيمنت قطاعات الطاقة والكهرباء والمنتجات الاستهلاكية والخدمات والصناعات المالية وصناعات التكنولوجيا الفائقة على تلك الصفقات.

- وأضافت أيضاً أن قد استحوذت مصر على 18 صفقة، تليها بريطانيا بعدد 11 صفقة بقيمة 1.7 مليار دولار. وجاءت الولايات المتحدة في المركز الأول من حيث حجم الصفقات، بعدد 22 صفقة خلال النصف الأول من العام. وسيطر المستثمرون من المنطقة على نشاط الصفقات الصادرة، وكانت قطاعات الطاقة والكهرباء وتجارة التجزئة والتكنولوجيا الأكثر جاذبية.
- وأوضحت " فايننشال تايمز" أن قد شهدت عمليات الدمج والاستحواذ العالمية ارتفاعا كبيرا هذا العام، مما جعل 2021 في طريقه لتحطيم الأرقام القياسية، وجرى إبرام صفقات بقيمة إجمالية تقترب من 4 تريليونات دولار في الثمانية أشهر الأولى من هذا العام، فيما شهد شهر أغسطس وحده صفقات قدرها 500 مليار دولار.
- وجاءت بيانات مؤسسة " بيكر ماكنزي " الخاصة بالمنطقة مختلفة قليلا، إذ أنها أظهرت أن إجمالي قيمة صفقات الدمج والاستحواذ التي شهدتها المنطقة انخفض بدرجة طفيفة هذا العام، ليصل إلى 40.3 مليار دولار، مقابل 43.5 مليار دولار في النصف الأول من 2020، على الرغم من ارتفاع عدد الصفقات بنسبة 60% تقريبا ليصل إلى 307 صفقات.

- **ستاندرد آند بورز، استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية ارتفعت لـ33 مليار دولار [3] .**

- أشارت وكالة ستاندرد آند بورز، إلى أرتفاع استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومي المصرية مطلع أغسطس الماضي لتسجل نحو 33 مليار دولار تمثل 13% من إجمالي الأوراق المالية المصدرة، وحيث تتخطى بذلك استثمارات الأجانب في أدوات الدين ذروتها قبل الجائحة في فبراير عند 28 مليار دولار.
- وأوضحت أن قد سجلت استثمارات الأجانب 10 مليارات دولار في يونيو 2020 وهو أدنى مستوى لها متأثرة بجائحة كورونا، ودعمت السيولة الدولية القوية، وأسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة، وبيئة الاقتصاد الكلي الأكثر مرونة في مصر تدفقات الاستثمارات الأجنبية .
- وأضافت أن قد زادت الحكومة القروض الخارجية التجارية والميسرة طويلة الأجل لإطالة أجل استحقاق ديونها وتقليل التكلفة الإجمالية للديون، وكان لدى مصر 30 مليار دولار من سندات دولية مستحقة في أغسطس 2021، ارتفع إجمالي الدين الخارجي العام والخاص لمصر إلى ما يقرب من 220% من إيرادات الحساب الجاري في السنة المالية 2021 المنتهية في 30 يونيو الماضي، من 176% في السنة المالية 2020 .
- حذرت الوكالة الدولية من أن مصر يجب أن تجد طريقة لخفض تكلفة ديونها، حتى تتمكن من الصمود بوجه الزيادة المحتملة في أسعار الفائدة العالمية.
- وأوضحت أن لدى مصر أعلى فارق بين سعر الفائدة الرئيسي والتضخم ضمن أكثر من 50 اقتصاداً تتبعها وكالة بلومبرج، وهو ما يعني أن مصر بها أعلى معدل فائدة حقيقي في العالم، ما يجعل سنداتها وأذونات الخزانة لديها مفضلة لدى المستثمرين الدوليين المتعطشين للعائد.
- ترى وكالة ستاندر آند بورز أن أعلى معدل فائدة حقيقي في العالم يعني تكلفة مالية مرتفعة، ويترك مصر عرضة لتدفق الأموال الأجنبية للخارج إذا ارتفعت معدلات الفائدة في الأسواق المتقدمة، خاصة إذا قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالتراجع عن سياسات التيسير الكمي بمعنى زيادة الفائدة- أسرع من المتوقع .
- وأضافت المؤسسة بأن " معدل الفائدة إلى الإيرادات في مصر، ومدفوعات الفوائد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، هي من أعلى المعدلات بين جميع الدول المصنفة من الوكالة"،وتعتبر أن "المسار المحتمل لمصر لخفض فاتورة الفائدة يتمثل في زيادة ثقة المستثمرين بالاقتصاد المصري، ما يدفعهم لقبول فائدة أقل".

- **منظمة «WDL»: مصر الخامسة عالميا وتتفوق على الولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك فى تحسن الطبقات المتوسطة [4] .**

- يتوقع الباحثون فى منظمة ورلد داتا لاب WDL ، أن تتمكن مصر من تحقيق تحسن اقتصادى ملحوظ خلال العقد الحالى لدرجة أنها ستصبح قادرة على رفع أكثر من 29.5 مليون شخص إلى مصاف الطبقة المتوسطة لتأتى فى المركز الخامس على العالم فى عدد الأفراد الذين سينتقلون إلى هذه الطبقة لتتفوق على فيتنام والولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك، ومنظمة ورلد داتا لاب WDL هي منظمة تنتج بيانات وأكثر التقديرات اتساقاً ومصداقية للإنفاق والديموغرافيا على مستوي العالم وتتبع أهداف التنمية المستدامة .
- وأصدرت منظمة WDL تقريرا عن تحسن الطبقات المتوسطة بصفة عامة على مستوى العالم وتضمن قائمة تضم أكثر من 9 دول فى العالم بخلاف الصين والهند ارتفاعا فى عدد أفراد الطبقة المتوسطة خلال العقد الحالى

[3] https://economyplusme.com/74999/

[4] https://almalnews.com/%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a9-wdl-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d9%85%d8%b3%d8%a9-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a7-%d9%88%d8%aa%d8%aa%d9%81%d9%88%d9%82-%d8%b9%d9%84/

وجاء فيها أن مصر تصدرت قارة أفريقيا وجاءت بعد أفضل أربع دول فى آسيا مباشرة – إندونيسيا وباكستان وبنجلاديش والفلبين – فى تحسن مستوى أفراد الطبقات المهمشة ورفعهم إلى الطبقة المتوسطة.

- ويوضح الرسم البياني قائمة أكثر الدول أرتفاعاً في عدد أفراد الطبقة المتوسطة مع نهاية العقد الحالي :

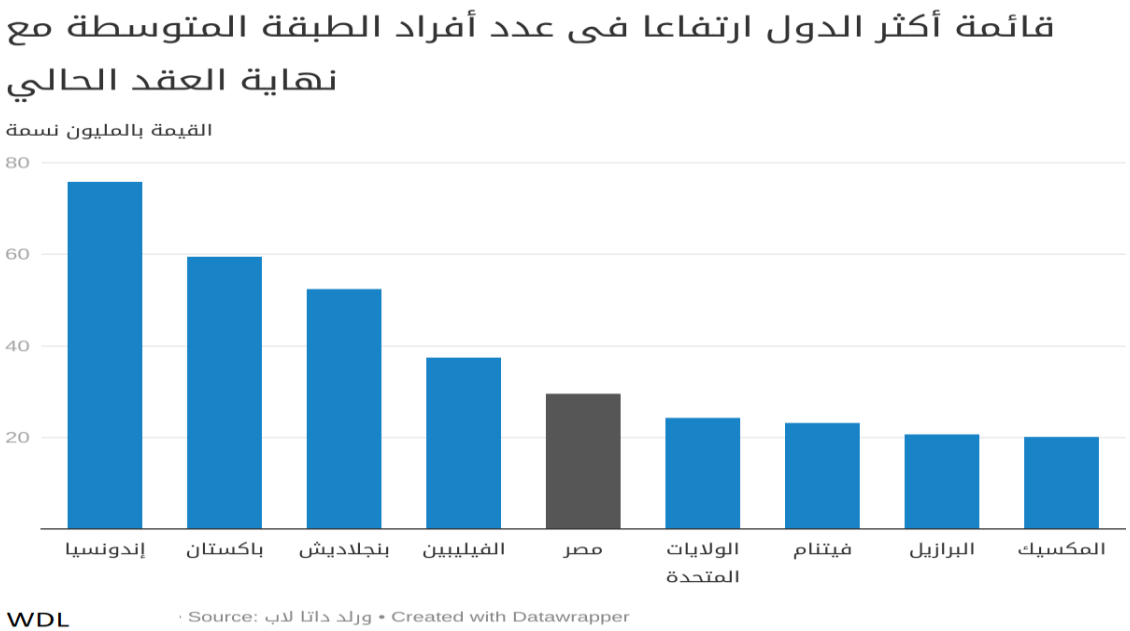

- وأوضحت المنظمة أن تتميز مصر بأسعار فائدة مرتفعة على السندات وأذون الخزانة مما يجعلها من الوجهات الجذابة التى يتدفق عليها المستثمرون الأجانب الذين يعشقون شراء هذه الديون الحكومية لدرجة أن ممتلكات الأجانب من هذه الأوراق المالية المصرية تتجاوز حاليا 28 مليار دولار مما يجعلها حائط صد قوى يعوض إيرادات السياحة المنخفضة التى ما زالت تنتظر التعافى من وباء كورونا الذى قلص رحلات الطيران الدولية والسياحة العالمية منذ العام الماضى وحتى الآن وربما لعدة شهور قادمة .
- وأكدت المنظمة أن مايقرب من مليارى شخص من قارة آسيا سينتقلون إلى الطبقة المتوسطة بحلول عام 2030 رغم انتشار وباء كورونا فى جميع الدول ولاسيما الهند منذ بداية العام الماضى وحتى الآن وربما لسنوات قليلة قادمة ولكنه سيكون مجرد محطة توقف عابرة فى عملية التحول الديموجرافى الضخم الذى يشهده الاقتصاد العالمى.
- وأضافت أن الطبقة المتوسطة التى تعرف بأن سكانها ينفقون مابين 11 دولارا و110 دولارات فى اليوم سيرتفع عددهم من حوالى 3.67 مليار حاليا إلى 3.75 مليار بنهاية العام الجارى وإلى 6 مليارات نسمة بنهاية العقد الحالى بارتفاع 750 مليون شخص لكل من الصين والهند والباقى للدول الأخرى وخصوصا الآسيوية.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك بالحدث الجانبي "التمويل الأخضر المتوافق مع الشريعة" على هامش مشاركتها باجتماعات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية السنوية [5] .**

- شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومحافظ مصر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالحدث الجانبي بعنوان التمويل الأخضر المتوافق مع الشريعة" والمنعقد على هامش اجتماعات مجموعة البنك السنوية لمجالس محافظيها، بمدينة طشقند بجمهورية أوزبكستان.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى السياسات التي اتخذتها مصر لتيسير عملية انتقال الاستثمار الحكومي والقطاع الخاص نحو الاقتصاد الأخضر، مشيرة إلى إطلاق مصر المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي، موضحة أن إحدى النتائج الرئيسية لهذا البرنامج تتمثل في ترشيد استهلاك الوقود الأحفوري وتعزيز كفاءة الطاقة ،مما يساعد على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة (الاحتباس الحرارى) في مصر.
- و أشارت أيضاً إلى إطلاق الحكومة كذلك لـ "تعريفة تسعير للطاقة المتجددة، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع المهم، متابعه أنه نتيجة لذلك فإن مصر تضم الآن أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم في بنبان بأسوان، والتي تم إنشاؤها من خلال شراكة متعددة الأطراف بين القطاعين العام والخاص لتوليد 2 جيجا وات من الكهرباء وخلق فرص عمل لائقة للمجتمع المحلي بأسوان.
- وأضافت أن مصر تستضيف كذلك أحد أكبر محطات الرياح في العالم بخليج السويس (جبل الزيت) ، بسعة 300 توربين تغطي 100 كيلومتر مربع، وتولد طاقة إجمالية تبلغ 580 ميجاوات، موضحة أن تلك المحطة تم تصميمها بطريقة صديقة للبيئة تسمح بإغلاقها في موسم هجرة الطيور.كما أشارت إلى إطلاق وزارة التخطيط والتنمية المستدامة بالتعاون مع وزارة البيئة دليل معايير الاستدامة البيئية، بهدف تخضير الخطة الاستثمارية الوطنية والموازنة، متابعه أن في إطار ذلك الدليل، فإن 30%من المشروعات المدرجة في الخطة الاستثمارية للعام المالي الجارى مشروعات خضراء، كما تستهدف الحكومة المصرية ان تصل هذه النسبة إلى 50٪ بحلول العام المالي 2025/2024، مضيفة أن وزارة التخطيط قامت بالتعاون مع وزارة المالية بإصدار سندات خضراء" بقيمة 750 مليون دولار ،لتعبئة الموارد للمشروعات الخضراء خاصة في مجال النقل النظيف، لتصبح مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطلق السندات الخضراء.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والتي تتضمن مجموعة واسعة من الإصلاحات الجذرية والموجهة بشكل جيد على المستويين الهيكلي والقانوني، بهدف تحقيق نمو متوازن وأخضر وشامل، فضلًا عن زيادة مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على امتصاص الصدمات، موضحة أن البرنامج يهدف إلى تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد أكثر إنتاجية وقائم على المعرفة وتعزيز فرص العمل اللائقة من خلال زيادة الوزن النسبي لثلاثة قطاعات رائدة هي الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وأكدت أن مصر تقوم حاليًا بإعداد استراتيجيتين وطنيتين تتمثل في الإستراتيجية الوطنية للتغير المناخي وذلك وفقًا للتكليف الصادر عن المجلس الأعلى للتغير المناخي برئاسة معالي رئيس الوزراء، مؤكدة انه يتم مراعاة أن تتسق هذه الاستراتيجية مع رؤية 2030 المحدثة، مع أن تتضمن جميع جوانب تغير المناخ، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين، لاستكشاف فرص إنتاج واستخدام ونقل الهيدروجين كمصدر للطاقة، وخاصة الهيدروجين الأزرق والأخضر.
- وأوضحت أنه تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات لوضع مجموعة من الحوافز الاقتصادية لتعزيز التحول الأخضر للقطاع الخاص في مصر، مشيرة إلى توقيع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لمذكرة تفاهم مع جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية لدعم الجهود نحو التحول الأخضر.
- وأضافت أنه ينبغي أن تكون الدول النامية قادرة على تقييم احتياجاتها، وتقدير الفجوات المالية بوضوح عندما يتعلق الأمر بالتمويل الأخضر والمناخ، والتركيز على القطاعات الرئيسية والأكثر ضعفًا، واستغلال الفرص ومواجهة تحدياتها، مؤكدة أنه لا يمكن القيام بذلك بدون دعم كاف ،بما في ذلك: التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر تستضيف الاجتماع الثالث لمجلس حوكمة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية [6] .**

- أعلنت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومحافظ جمهورية مصر العربية لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أثناء مشاركتها اجتماع مجلس محافظي البنك بأوزبكستان؛ عن نجاح مصر في الحصول على موافقة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم الاجتماعات السنوية لمحافظي البنك العام

[5] https://mped.gov.eg/singlenews?id=666&lang=ar
[6] https://mped.gov.eg/singlenews?id=670&lang=ar

القادم وذلك لأول مرة منذ 30 عام، وهو ما يعكس النظرة الايجابية للوضع المصري وثقة الدول الأعضاء في قدرات مصر.

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى أن إجمالي عمليات المؤسسة في جمهورية مصر العربية بلغ 6.64 مليار دولار، وفي إطار خدمة التأمين على ائتمان الصادرات قامت المؤسسة منذ إنشائها بإصدار 152 بوليصة تأمين بقيمة 2.17 مليار دولار لصالح مصدرين ومصارف مصرية وذلك لدعم الصادرات لجمهورية مصر العربية حيث شملت العديد من القطاعات الصناعية والتجارية، أما فيما يتعلق بالاستيراد ، فقد قامت المؤسسة بتوفير التغطية التأمينية بقيمة 2.67 مليار دولار لتسهيل توريد سلع استراتيجية إلى مصر.

- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، خطة المؤسسة الاستراتيجية للتوسع في السوق المصري في المرحلة القادمة والتي ترتكز على عدة محاور تشمل توفير الدعم التأميني لمشاريع البنية التحتية في السوق المصري من خلال تأمين الاحتياجات من السلع الرأسمالية عالية التقنية التكنولوجية، والمحور الثاني توفير الدعم التأميني للحكومة المصرية لتأمين احتياجاتها من السلع الاستراتيجية، والمحور الثالث دعم توجه الدولة المصرية نحو السوق الأفريقي، والمحور الرابع تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق المصري، والمحور الخامس تطوير العلاقة مع البنوك المصرية في مجال تمويل التجارة.

- أكدت حرص مصر على الاستفادة القصوى من خلال برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، وذلك عبر التقدم بمقترح لدعم إقامة مُسرّعة أعمال التصدير Expo Line Accelerator لدعم وتعزيز نشاط التصدير من خلال التجارة الإلكترونية، ورحبت الدكتورة / هالة السعيد، بعقد الاجتماع الثالث لمجلس حوكمة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية في القاهرة في ديسمبر المقبل، مشيرة إلى أن مصر ستتولى رئاسة المجلس لمدة عام، مشيرة إلى تقدم مصر بمقترح مشروع إنشاء أول أكاديمية للتصدير في مصر، حيث يجري التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وكل الهيئات التابعة لوضع تصور شامل لمهام الأكاديمية ورؤيتها وأهدافها ونوع المساهمة التي ستقدمها المؤسسة.

- **وزارة المالية، تراجع العجز الكلى من 8%إلى 7.4% وتحقيق فائض أولى1.4% العام الماضى [7] .**

- أكد الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، أن الاقتصاد المصرى أصبح أكثر قدرة على مواجهة التحديات وتلبية طموحات الشعب المصرى، وقد سجل المركز الثانى عالميًا فى مؤشر «الإيكونوميست» لعودة الحياة إلى طبيعتها ما قبل «كورونا»؛ بما يعكس نجاح الحكومة فى التنفيذ المتقن لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، على نحو أسهم فى تمكين الاقتصاد المصرى من احتواء تداعيات «الجائحة»، موضحًا أن العام المالى الماضى شهد تحسنًا فى مؤشرات الأداء المالى، حيث تراجع العجز الكلى من ٨٪ إلى ٧,٤٪ وتم تحقيق فائض أولى ١,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

- وأضاف الدكتور / محمد معيط، أثناء مشاركته فى الاجتماع السنوى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بأوزبكستان، أن كل مؤسسات التصنيف العالمية أبقت على التصنيف الائتمانى لمصر مع نظرة مستقبلية مستقرة رغم «الجائحة»؛ بما يُجسد ثقتها فى صلابة الاقتصاد المصرى، وقدرته على التعامل المرن مع التحديات الداخلية والخارجية.

- أشار إلى أن الرئيس عبدالفتاح السيسى يقود أكبر حراك تنموى لتغيير وجه الحياة على أرض مصر، لافتًا إلى أن المشروع القومى لتنمية الريف المصرى «حياة كريمة» يُعد من أفضل البرامج التنموية فى العالم بشهادة الأمم المتحدة، حيث يسهم فى رفع معدلات النمو الاقتصادى الأكثر شمولاً وتأثيرًا على حياة الناس؛ إذ يؤدى إلى تحسين معيشة ٥٨٪ من المصريين باستثمارات تتجاوز ٧٠٠ مليار جنيه خلال ثلاث سنوات.

- وأوضح أن هناك فرصًا استثمارية واعدة فى المشروعات القومية الكبرى بمصر تجذب شركاء التنمية الدوليين، وأننا مستمرون فى تحفيز النشاط الاقتصادى، وتعميق الشراكة التنموية مع القطاع الخاص؛ بما يُسهم فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مشيرًا إلى حرص الحكومة المصرية على تحفيز بيئة الاستثمار، من خلال تحديث وميكنة الأنظمة الضريبية والجمركية لتعزيز الحوكمة، والتيسير على مجتمع الأعمال، والتوسع فى مشروعات التحول الرقمى، على نحو يُساعد فى دمج الاقتصاد غير الرسمى وتحصيل حق الدولة.. وأشار: «نحن حريصون فى مصر على استقرار السياسات الضريبية فى حزمة الإصلاحات الهيكلية؛ لجذب الاستثمار».

- أضاف أن المنظومة الجمركية المصرية شهدت تطورًا نوعيًا حيث أصبح المستوردون يتعاملون معها من خلال ارتياد المنصة الإلكترونية الموحدة للتجارة القومية عبر «الهواتف الذكية»، كما أن المنظومة الضريبية شهدت تطورًا نوعيًا أيضًا، ويستطيع كبار الممولين التعامل إلكترونيًا أيضًا عبر منصة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة دون الحاجة للذهاب إلى المأموريات الضريبية.

[7] https://www.mof.gov.eg/ar/posts/media/6134818d80d25700097c6fee/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%89%20%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%B4%20%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87%20%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D8%A3%D9%88%D8%B2%D8%A8%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%3A

- أكد الدكتور / محمد، معيط، أن هناك اهتمامًا متزايدًا بتحقيق التنمية البشرية، وقد فاقت مخصصات قطاعى الصحة والتعليم بالموازنة العامة للدولة للعام المالى الحالى، نسب الاستحقاق الدستورى، وبدأ تطبيق نظام «التأمين الصحى الشامل» تدريجيًا لتوفير الرعاية الصحية المتكاملة لكل المصريين، موضحًا أن الاستثمارات الحكومية خلال العام المالى الحالى شهدت زيادة غير مسبوقة بنسبة ٢٧,٦٪؛ لتعظيم الإنفاق على المشروعات التنموية.
- وأشار إلى إن تقديرات البنك الدولى، تشير فى دراسة حديثة، إلى أن الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية وصل ٤,٢٪ من الناتج المحلى فى العام المالى ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، وأن معدلات الفقر تراجعت ٥,٢٪ ببرامج الدعم المباشر للفئات الأكثر احتياجًا.
- وأضاف أن الحكومة المصرية حريصة على تنويع مصادر التمويل، وأن مصر ستدخل سوق «الصكوك السيادية» فى عام ٢٠٢٢، موضحًا أن إقبال المستثمرين على أول طرح للسندات الدولية الخضراء يعكس ثقتهم فى الاقتصاد المصرى.

- **رئاسة مجلس الوزراء، مصر تنجح فى خفض معدل التضخم للسنة الرابعة على التوالى [8] .**

- أشارالمجلس الإعلامي لمجلس الوزراء، إلى أن قد نجحت الدولة المصرية في الحفاظ على معدلات التضخم ضمن النطاق المستهدف من البنك المركزى فى وقت تشهد فيه العديد من دول العالم موجة من ارتفاع التضخم، حيث انتهجت الدولة سياسات اقتصادية ونقدية رشيدة خلال السنوات الماضية، ارتكزت على دراسات علمية ومؤشرات وتوقعات مستقبلية وضعت في الاعتبار تحقيق الاستقرار في أسعار السلع التي قد تشهد ارتفاعات في بعض الأحيان، فضلاً عن تحديد أسعار الفائدة بما يتفق مع مستهدفات التضخم، ما جعل مصر في صدارة الأسواق الناشئة في خفض معدل التضخم.
- وأشار التقرير إلى إن مصر تعد الدولة الوحيدة التي تحقق خفضاً متتالياً لمعدل التضخم على مدار أربع سنوات، لتحقق أكبر انخفاض للتضخم بالأسواق الناشئة، وذلك بمقدار 19 نقطة مئوية عام 2021/2020 مقارنة بعام 2017/2016.
- و كشف التقرير عن تسجيل معدل التضخم أفضل مستوى له منذ 15 عاماً بفضل السيطرة على أسعار الغذاء، مستعرضاً تطور المتوسط السنوي لمعدل التضخم العام خلال الفترة من 2007/2006 وحتى 2021/2020، حيث سجل 4.5% عام 2021/2020، مقارنة بـ 5.7% عام 2020/2019، و13.9% عام 2019/2018، و20.9% عام 2018/2017.
- وأضاف أن قد كان معدل التضخم العام قد سجل 23.5% عام 2017/2016، و10.2% في 2016/2015، و11% في عامي 2015/2014، و10.1% في 2014/2013، و6.9% عام 2013/2012، و8.6% في 2012/2011، و11% عام 2011/2010، و11.7% عام 2010/2009، و16.2% عام 2009/2008، و11.7% عام 2008/2007، و10.9% عام 2007/2006.
- وأشار التقرير إلى نجاح الدولة في الحفاظ على معدلات التضخم قرب مستهدفات البنك المركزي، موضحاً أنه سجل 4,4% في الربع الأول عام 2021، و4,6% في الربع الثاني لنفس العام، وهو ما يأتي ضمن نطاق تحقيق مستهدفات البنك المركزي لعام 2022، والمقدر بـ 7% (±2 %).
- وأوضح أن معدل التضخم خلال أشهر عام 2021، حيث سجل 4.3% في يناير، و4.5% في كل من فبراير ومارس، و4.1% في أبريل، و4.8% في مايو، و4.9% في يونيو، و5.4% في يوليو.
- وأشار التقرير إلى تطور المتوسط الربع سنوي لمعدل التضخم العام منذ الربع الثاني 2017، والذي سجل 30.3%، و32.2% في الربع الثالث، و26.1% في الربع الرابع من نفس العام، بينما سجل معدل التضخم عام 2018 في الربع الأول 14.9%، و13% في الربع الثاني، و14.6% في الربع الثالث، و15.1% الربع الرابع، وهو ما اتفق مع مستهدفات البنك المركزي لنهاية عام 2018، والمقدر بـ 13% (3± %).
- وأورد التقرير توقعات المؤسسات الدولية التي أجمعت على احتواء مصر لمعدل التضخم وإبقائه ضمن النطاق المستهدف خلال السنوات المقبلة، حيث توقعت فيتش أن يسجل 5,1% عام 2021، و6,6% في 2022، و6,1% في 2023، و5,9% في 2024، بينما توقعت الإيكنوميست أن يسجل معدل التضخم 5,8% عام 2021، و5,9% عام 2022، و5% عام 2023، و5,1% عام 2024، كما توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل معدل التضخم في مصر 6,6% عام 2022/2021، و6,8% عام 2023/2022، و6,9% في عامي 2024/2023 و2025/2024، بينما توقع بنك بي إن بي باريبا أن يسجل معدل التضخم 6,8% عام 2022/2021، في حين توقعت موديز أن يسجل 4,9% عام 2021.

[8] https://www.youm7.com/story/2021/9/6/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D9%81%D9%89-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%89/5451441

- ويوضح الإنفوجراف من 1 إلى 7 أهم مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، حيث نجحت مصر في خفض معدل التضخم للسنة الرابعة على التوالي :

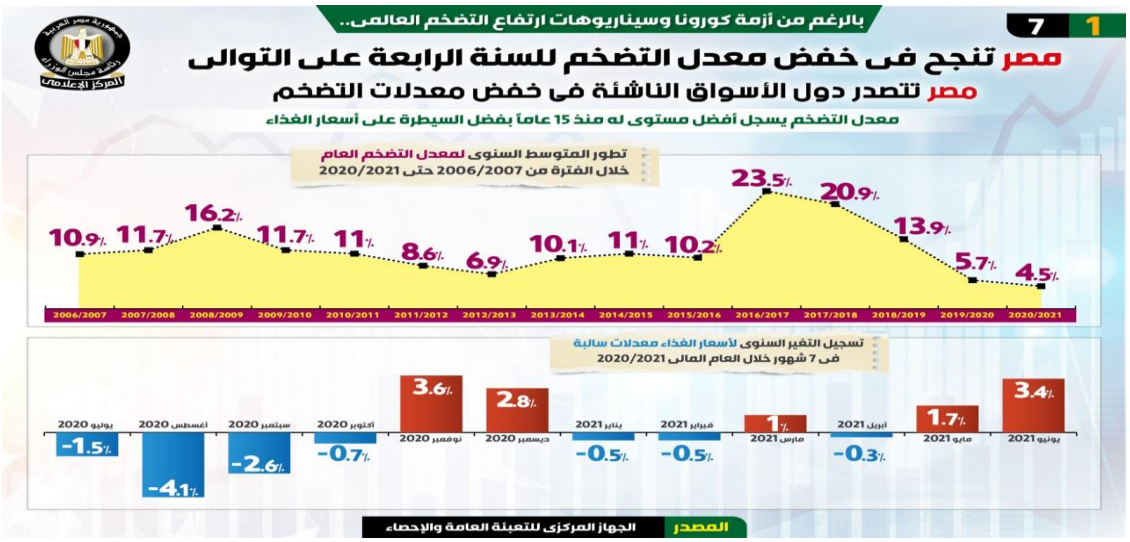

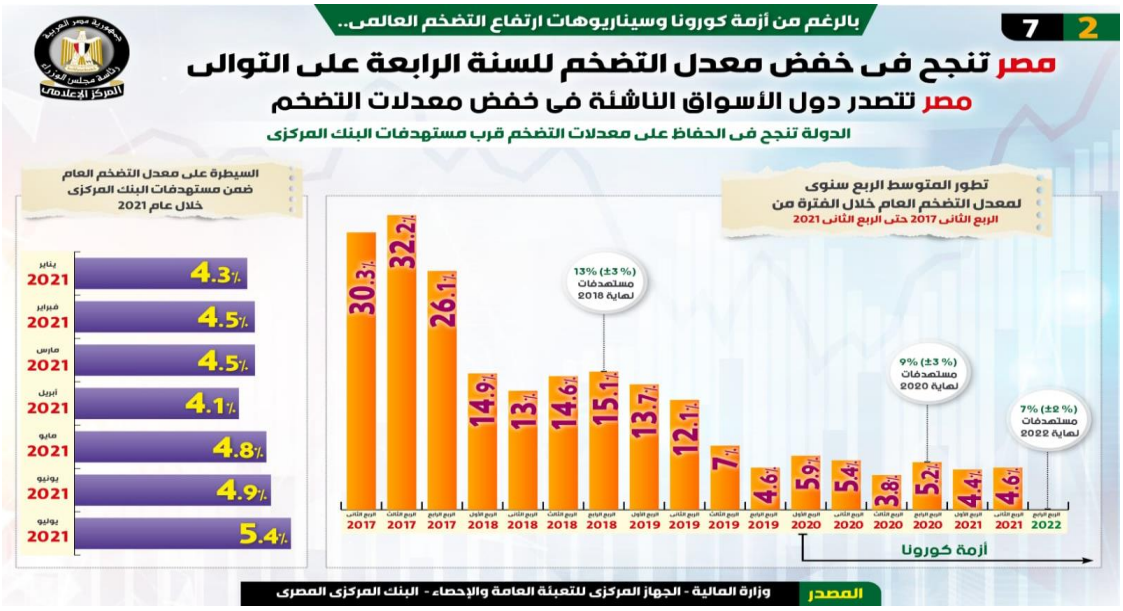

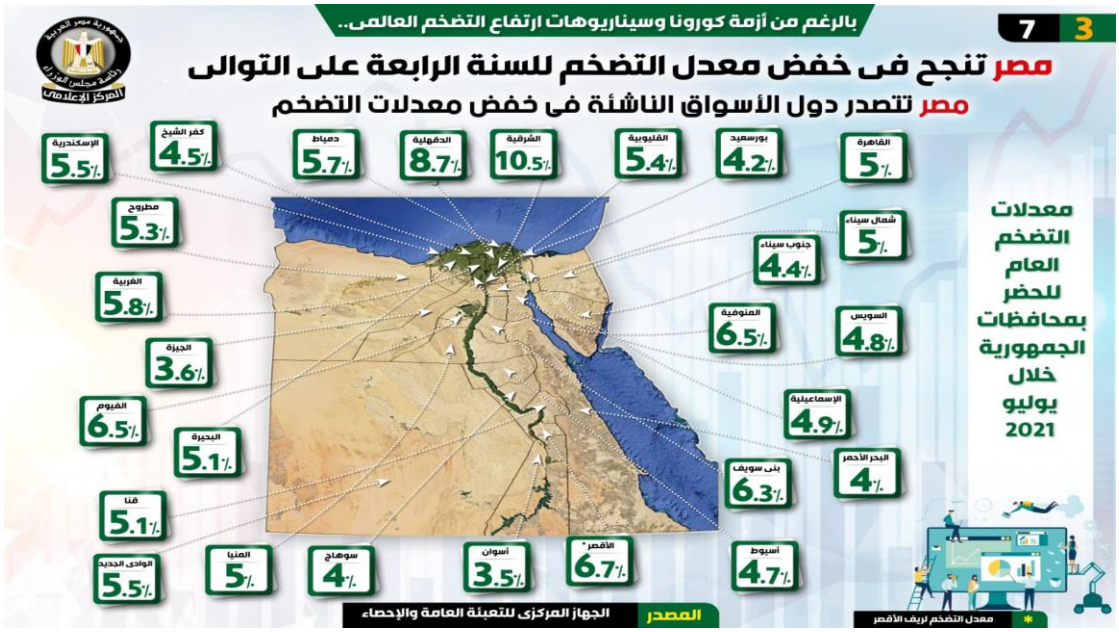

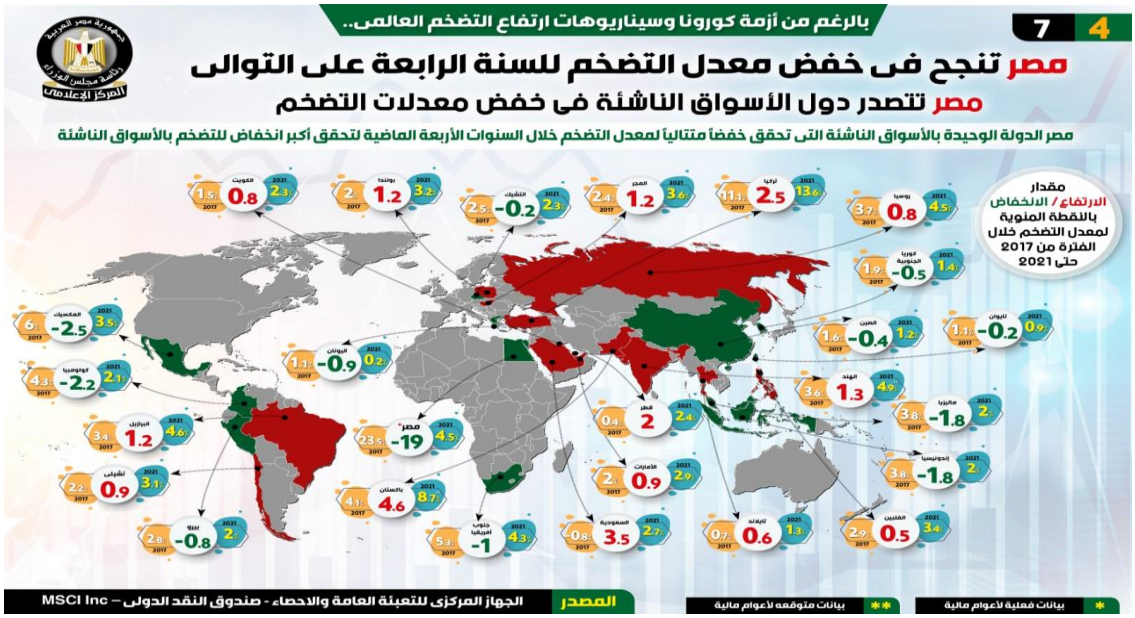
4 7
بالرغم من أزمة كورونا وسيناريوهات ارتفاع التضخم العالمى..
مصر تنجح فى خفض معدل التضخم للسنة الرابعة على التوالى
مصر تتصدر دول الأسواق الناشئة فى خفض معدلات التضخم
مصر الدولة الوحيدة بالأسواق الناشئة التى تحقق خفضاً متتالياً لمعدل التضخم خلال السنوات الأربعة الماضية لتحقق أكبر انخفاض للتضخم بالأسواق الناشئة
مقدار الارتفاع / الانخفاض بالنقطة المئوية لمعدل التضخم خلال الفترة من 2017 حتى 2021
المصدر
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - صندوق النقد الدولى – MSCI Inc
** بيانات متوقعه لأعوام مالية
* بيانات فعلية لأعوام مالية

5 7
بالرغم من أزمة كورونا وسيناريوهات ارتفاع التضخم العالمى..
مصر تنجح فى خفض معدل التضخم للسنة الرابعة على التوالى
مصر تتصدر دول الأسواق الناشئة فى خفض معدلات التضخم
انخفاض أسعار أبرز السلع الغذائية يدعم الحفاظ على معدل التضخم ضمن المستهدفات
أبرز السلع التى انخفضت أسعارها خلال يوليو 2021 مقارنة بـ يوليو 2017
حجاج مزارع 5.3٪
حجاج أبيض مذبوح مجمد محلى 7.6٪
لحم جاموسى صغير السن بتلو بالعظم 0.6٪
لحم ضأن بلدى بالعظم 5٪
لحم بقرى وجاموسى متوسط السن (كندوز مشفى) 7.4٪
بيض مزارع 5.3٪
سمك بورى 14.3٪
سمك مكرونة مجمد 14.9٪
سمك بلطى 10.3٪
عدس مجروش 15.6٪
قمح عادى بلدى 7٪
كرنب 40.1٪
فاصوليا جافة بلدى 12.3٪
طماطم 0.7٪
فراولة 10.5٪
موز بلدى 6.5٪
فلفل أسود حب 34.4٪
سكر حر معبأ 4٪
المصدر
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

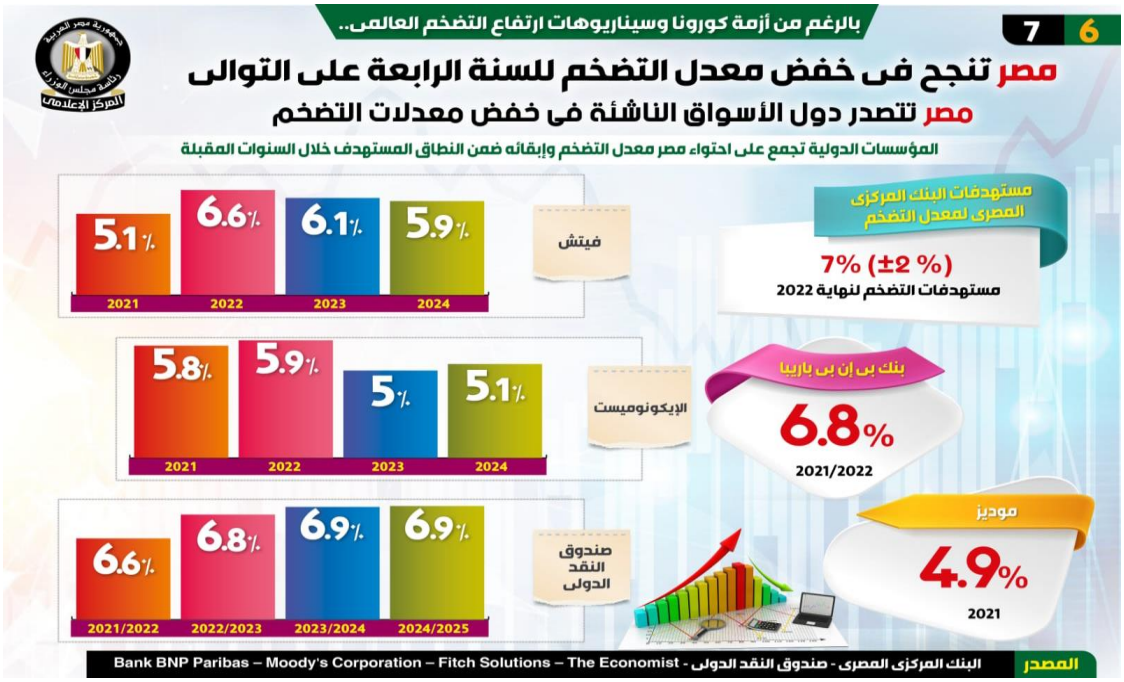
6 7
بالرغم من أزمة كورونا وسيناريوهات ارتفاع التضخم العالمى..
مصر تنجح فى خفض معدل التضخم للسنة الرابعة على التوالى
مصر تتصدر دول الأسواق الناشئة فى خفض معدلات التضخم
المؤسسات الدولية تجمع على احتواء مصر معدل التضخم وإبقائه ضمن النطاق المستهدف خلال السنوات المقبلة
فيتش
5.1٪ 2021
6.6٪ 2022
6.1٪ 2023
5.9٪ 2024
مستهدفات البنك المركزى المصرى لمعدل التضخم
7% (±2 %)
مستهدفات التضخم لنهاية 2022
الإيكونوميست
5.8٪ 2021
5.9٪ 2022
5٪ 2023
5.1٪ 2024
بنك بى إن بى باريبا
6.8%
2021/2022
صندوق النقد الدولى
6.6٪ 2021/2022
6.8٪ 2022/2023
6.9٪ 2023/2024
6.9٪ 2024/2025
موديز
4.9%
2021
المصدر
البنك المركزى المصرى - صندوق النقد الدولى - Bank BNP Paribas – Moody's Corporation – Fitch Solutions – The Economist

- **البنك المركزي المصري، يعلن ارتفاع الاحتياطات الأجنبية بنهاية أغسطس 2021 [9] .**

- أشار البنك المركزى المصرى، اليوم الاثنين، إن صافى الاحتياطيات الأجنبية ارتفع إلى 40.672 مليار دولار، فى نهاية شهر أغسطس 2021، مقارنة بـ40.609 مليار دولار، فى نهاية شهر يوليو 2021، بارتفاع قدره نحو 63 مليون دولار.

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يعلن تراجع معدل التضخم الشهري (-0.1%) لشهر أغسطس 2021 [10] .**

- أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن قد بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية (114.3) نقطة لشهر اغسطس 2021، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره (-0.1%) عن شهر يوليو 2021، وسجل معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية (6.4 %) لشهر أغسطس 2020، مقابل (3.6 %) لنفس الشهر من العام السابق .

- وترجع أهم أسباب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (-4.3%)، مجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة (-0.8%)، مجموعة الملابس الجاهزة بنسبة (-0.2%)، فيما ارتفعت أسعار مجموعة الخضروات بنسبة (4.7%)، مجموعة الفاكهة بنسبة (1.3%)، مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة (0.3%)، مجموعة شراء المركبات بنسبة (1.9%)، مجموعة المنفق على النقل الخاص بنسبة (1.8%)، مجموعة خدمات المستشفيات بنسبة (0.5%).

[9] https://www.cbe.org.eg/en/Pages/HighlightsPages/NIR-August-2021.aspx
[10] https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/20219982652_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%2008-2021.pdf&Type=News

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

▪ التمويل متناهي الصغر

• الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[11]:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .

- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة،

• جهاز تنمية المشروعات، نسعى للتوسع بالتبادل التجارى مع أفريقيا بالتعاون مع الكوميسا [12] .

- أكدت الدكتورة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن زيادة التعاون والتبادل التجارى مع الدول الأفريقية من أهم أولويات وتوجهات الدولة المصرية حاليا وأشارت إلى أن جهاز تنمية المشروعات يعمل بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية على الاستفادة من السوق الأفريقي الواعد لتسويق منتجات أصحاب المشروعات الصغيرة وفتح منافذ جديدة أمامهم لتصدير منتجاتهم وتطويرها مما يمكنهم من تلبية احتياجات هذه الأسواق.

- وأضافت أن التوسع في السوق الأفريقى سيساعد أصحاب المشروعات على الاستفادة من المواد الخام والموارد الطبيعية المتاحة بهذه الدول واستخدامها في تصنيع منتجاتهم بأسعار مناسبة وتنافسية.

- وأضافت أن هذا التعاون يهدف تقديم خدمات فعلية لسيدات الأعمال من خلال منصة "خمسين مليون امرأة أفريقية" التى تم إطلاقها رسميا بالتعاون بين جهاز تنمية المشروعات ومجموعة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) والبنك الأفريقي للتنمية بهدف المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادى والتبادل التجارى بين الدول الأفريقية والعمل على استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بهذه الدول للخروج بمنتج أفريقى يتمتع بالمعايير المناسبة لترويجه في الأسواق المحلية والعالمية.

---

[11] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[12] https://www.youm7.com/story/2021/9/5/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%89-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9/5450109

- ***الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:***

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية إنخفاضاً بنسبة -0.71% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 9 سبتمبر 2021 مقارنة بنسبة -1.82% فى بداية الأسبوع. وإنخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجى إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -1.63% مقارنة بنسبة -3.75% فى بداية الأسبوع .

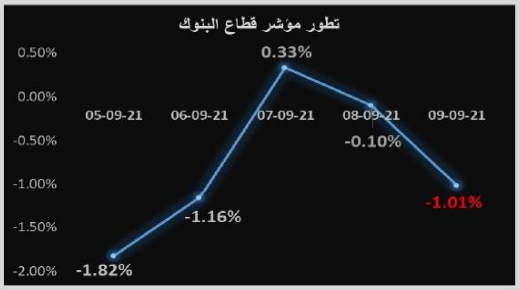

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك إنخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -1.01% مقارنةً بنسبة -1.82% فى بداية الأسبوع ، كما إنخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -4%، مقارنةً بنسبة -6.11 % فى بداية الأسبوع .

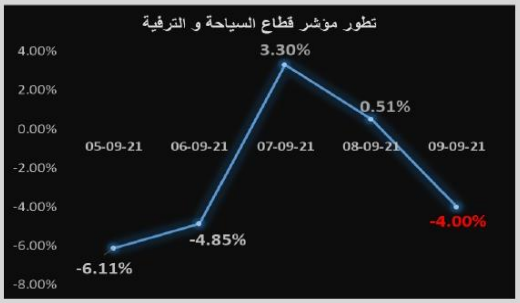

فئات المستثمرين

رابعاً: انفوجراف

- **إنفوجراف (1) يوضح تقرير فيتش سولوشنز، والذي يشير إلى أن إنفاق الأسر المصرية لا يزال قوياً رغم جائحة كورونا :**